2870 رمز

UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
0 3 MAR 1985
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/X1/8
٥ آذار/مارس ١٩٨٤
الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الحادية عشرة
٢٢ - ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤
بغداد ، العراق

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

اعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة

(مذكرة من الامين التنفيذي)

84-0156

يشكل التقرير المتعلق بأعمال المتابعة للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بندا ثابتا على جدول أعمال دورة اللجنة.

ويتضمن مرفق هذه المذكرة موجزا يشمل المعلومات الاساسية والوقائع وأعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي فيما يتعلق بالمؤتمرات والاجتماعات التالية:

(أ) المشاورة الحكومية الاقليمية المشتركة حول التنمية الريفية في منطقة الشرق الأدنى، المنعقدة في بغداد في الفترة من ٦ الى ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ كمتابعة للمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛

(ب) الاجتماع الاقليمي التحضيري للسنة الدولية للشباب في منطقة غربي آسيا، المنعقد في بغداد في الفترة من ٩ الى ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٦/٢٨ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١١٢ (د - ٩)؛

(ج) الاجتماع الاقليمي التحضيري لغربي آسيا لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المنعقد في بغداد في الفترة من ١٢ الى ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣، عملا بقرار الجمعية العامة ٤١٥ (د - ٥) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢/٢٩؛

(د) الاجتماع الاقليمي التحضيري لغربي آسيا لمؤتمر السكان العالمي، الذي أعيدت تسميته "المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي" تحضيرا للمؤتمر الدولي المعني بالسكان، ويعقد الاجتماع الاقليمي التحضيري في عمان في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٨/١٤٨.

المرفقـــــــات

المرفـــق الأول

المشاورة الحكومية الاقليمية المشتركة بين منظمة الامم المتحدة للأغذيـــة والزراعة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول التنمية الريفية في منطقة الشرق الأدنى كمتابعة للمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفيـــة

١- تنفيذا لبرنامج عملها (١٩٨٢-١٩٨٣) في مجال التنمية الريفية، قامت الامانة التنفيذية، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بعقد المشاورة الحكومية الاقليمية المشتركة حول التنمية الريفية كمتابعة للمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وقد دامت هذه المشاورة في مقر الاكوا في بغداد من ٣ الى ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣، وحضرها مندوبون من افغانستان وباكستان وتركيا والسودان والعراق ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية، كما شهدها ممثلون عن كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والاكوا والفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأغذية العالمي وحضر الاجتماع أيضا ثلاثة خبراء استشاريين من الاردن وباكستان ومصر.

٢- وقد جاءت هذه المشاورة الاقليمية الحكومية حول التنمية الريفية بوصفها الاولى من نوعها في منطقتي الاكوا والشرق الادنى حيث انعقدت كمتابعة لبرنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وبوصفها استجابة لقرارات البلدان الاعضاء التي تقضي بمواصلة رصد وتقييم التقدم الذي جرى احرازه في ميدان الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية. هذا وقد تمثلت أهداف المشاورة المذكورة في التالـــي:

(أ) استعراض سياسات وبرامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية على الصعد الوطنيـــة وتقييم التقدم الذي جرى احرازه فيما يتعلق بتخفيف وطأة الفقر بالريف منذ انعقاد المؤتمر العالمـــي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١٩٧٩)؛

(ب) تعيين العوامل التي تحدد أكثر من غيرها مدى النجاح أو الفشل الذي واجهتـــه برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفيـــة؛

(ج) رسم اطار عام واعتماد موقف اقليمي مشترك فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ سياسات وطنية من شأنها ان تؤدي الى احراز الأهداف التي يتوخاها برنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وتشمل متابعة برنامج عمل المؤتمر المذكور تقديم المساعدات الى البلدان الأعضاء في الفـــاو والاكوا في مجال تحديد واستعراض السياسات والبرامج ذات الصلة، مع القيام بالنشاطات التي من شأنها تحسين هياكل الاصلاح الزراعي وتنمية المناطق الريفية في البلدان المذكورة.

٣- شملت الوثائق المقدمة الى المشاورة وثيقتين اعدتهما الامانة التنفيذية للاكوا حول تجارب مبتكرة في التنمية الريفية وحول دور سياسات الأسعار في دعم صغار المزارعين. وأعد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وثيقة عن رصد وتقييم مشاريع التنمية الريفية، كما قامت الفاو باعداد خمس وثائق عـــن برنامج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك عن تحسين نظم الخدمات الزراعية المقدمة لصغـــار المزارعين، ثم عن الاتجاهات الرامية الى تخفيف وطأة الفقر في الريف، وعن التغييرات الأساسية فـــي حيازة الأراضي بمنطقة الشرق الأدنى وأخيرا عن المشاركة الشعبية في التنمية الريفية.

٤- وفضلا عن الوثائق الثماني المذكورة اعلاه، كان أحد البنود الرئيسية في جدول اعمال المشاورة تقرير عن اجتماع فريق الخبراء لاستعراض الخبرات المكتسبة من تنفيذ مشاريع التنمية الريفية الذى عقدته الامانة التنفيذية في بغداد قبيل انعقاد المشاورة في الفترة من ٢٩ ايلول/ سبتمبر الى ٢ تشرين اول/اكتوبر ١٩٨٣.

٥- بعد مناقشات مكثفة، توصلت المشاورة الى النتائج والتوصيات التالية:

ألف- تجارب مبتكرة في مشاريع التنمية الريفية

ثمنت المشاورة التجارب المبتكرة التي جرى استعراضها (توزيع الاراضي الزراعية على الخريجين في العراق ومصر والسودان أو تزويدهم بالقروض والمساعدات في قبرص، الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي في العراق، تهجير النوبه في مصر، نظام رعي الحمى في سوريا ومدخل تنمية المناطق في اطار التنمية الريفية في وادى الاردن ... الخ) وقد اوصت المشاورة بالعمل على تعريف مصطلح "مبتكرة" بصورة واسعة بحيث يشمل كل التجارب الناجحة والفعالة التي تمت في سياق اهداف المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية. كما اوصت المشاورة بأهمية ان تبادر حكومات منطقة الشرق الادنى الى تجميع وتقييم تجاربها الناجحة في ميدان التنمية الريفية والاصلاح الزراعي للنظر في امكان احتذائها في اماكن اخرى. وقد طلب الى الفاو العمل على تنظيم عملية تعريف وتقييم التجارب المبتكرة في هذا الصدد بغية تعميمها على البلدان مع العمل على مناقشة تجارب مبتكرة محددة اجرتها البلدان المعنية في الاجتماعات التي يصار الى تنظيمها لاحقا من جانب الفاو والاكوا وغيرهما من الوكالات.

باء- تغييرات اساسية في حيازة الاراضي

لاحظت المشاورة بطء النمو في استحداث برامج جديدة للاصلاح الزراعي وذلك في المرحلة التي تلت انعقاد المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية وأوصت بالتالي:

(أ) ضرورة ان تنشط الحكومات في الاخذ ببرامج اعادة توزيع الاراضي وادخال اصلاحات على الحيازة وتجميع الاراضي وما يرتبط بذلك من تغييرات مؤسسية على نحو ما اقرته البلدان في برنامج عمل المؤتمر العالمي السالف الذكر؛

(ب) ضرورة اتخاذ خطوات تتيح التقييم المستقل للاثر الحقيقي الناجم عن تنفيذ الاصلاحات الزراعية الجارية بما في ذلك اثرها على المرأة؛

(ج) التركيز بشكل خاص على دفع عجلة التدابير القائمة بالفعل مع اتخاذ تدابير جديدة لمواجهة التفتت الحاصل في حيازات الاراضي، كما يستلزم الامر تحليل التجارب المختلفة المتحصلة في شتى البلدان في هذا المضمار بغية تعميمها ونشرها؛

(د) الحاجة الى تقييم مشاريع استصلاح الاراضي ومشاريع التوطين بغية استخلاص الدروس المستفادة منها، وبما يتيح توجيه هذه المشاريع الى ما يعود بالفائدة على فقراء الريف.

(هـ) ضرورة اجراء تعدادات زراعية ومسوحات بالعينة على اساس منتظم من قبل البلدان كافة، مع اهمية توسيع اطار هذه التعدادات والمسوح بحيث تشمل بيانات عن ملكية وحيازات الاراضي .

جيم - النمو المقترن بالعدالة

٨- ثمنت المشاورة الدراسة التي قدمتها منظمة الفاو عن تقييم الفقر المطلق في منطقة الشرق الادنى معتبرة اياها بمثابة نهج تحليلي رائد يفضي الى تقييم العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين تخفيف وطأة الفقر في الريف.

٩- وأوصت المشاورة بنشر الدراسة المذكورة بعد تحديث بياناتها واستكمال المعلومات الواردة بها بغية توسيع نطاق الدراسة بحيث تشمل عوامل عدة منها معدلات التجارة والاسعار والعمالة وسوق الاراضي والتدفق القطاعي للموارد .

١٠- وأوصت المشاورة كذلك باستخدام الاطار التحليلي في الدراسة المذكورة لكي يطبق على الدراسات القطرية التي تضطلع البلدان باجرائها مع امكانية تقديم المساعدات في هذا الصدد من قبل الفاو والاكوا كما اوصت بضرورة فحص نتائج هذه الدراسات القطرية في اجتماع متابعة يعقد في هذا الصدد .

دال - المشاركة الشعبية في التنمية الريفية

١١- اكدت المشاورة تأكيدا كاملا على الحاجة الى اتخاذ تدابير من شأنها تعزيز المشاركة الشعبية الفعالة بمعناها الاقتصادي والاجتماعي على السواء، وبوصفها جزءا لا يتجزأ من سياسات وبرامج ومشاريع التنمية الريفية وأوصت بضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات لتحقيق الاهداف التالية:

(أ) ازالة العقبات التي تحول بين فقراء الريف وبين تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ويتأتى ذلك من خلال المنظمات التي تمثلهم؛

(ب) الاخذ بلامركزية الخدمات الحكومية المقدمة على الصعد المحلية؛

(د) زيادة الفرص المتاحة امام فقراء الريف ومعدميهم للحصول على الاصول الانتاجية بما في ذلك الارض والائتمان؛

(ج) تيسير المشاركة الفعالة للمرأة الريفية في الانتاج المزرعي والمؤسسات الريفية؛

(هـ) تعزيز المنظمات غير الحكومية القائمة في المناطق الريفية بغية تعبئة مبادرات التنمية المحلية، بما يتيح تلبية احتياجات المحليات مع ضرورة تنظيم اجتماع عن مشاركة المنظمات غير الحكومية في ميدان الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

هاء - دور سياسات الاسعار في دعم صغار المزارعين

١٢- اعربت المشاورة عن ارتياحها للدراسات التي يتم اجراؤها حول سياسات الاسعار الزراعية في منطقتي الاكوا والشرق الادنى التي سيصار الى مناقشتها في مؤتمر الفاو الاقليمي القادم المعني بالشرق الادنى. واوصت بان يتم رسم هذه السياسات السعرية في ضوء علاقات الانتاج المزرعي وحيازة الارض القائمة في البلدان المعنية، مع مراعاة مصالح الفئات التالية:

(أ) المزارعون المعدمون ومزارعو الكفاف وهم مشترون خالصون للاغذية؛

(ب) البدو الرحّل وهم منتجون رئيسيون للثروة الحيوانية ومنتجاتها وان كانت مصالحهم يتجاوزها نظام الاسعار؛

(ج) مستهلكو الحضر.

واو - نظم الخدمات الزراعية المقدمة لصغار المزارعين

١٣- لاحظت المشاورة مشاكل الادارة الناجمة عن تعدد المنظمات والهيئات التي تشارك في تقديم المدخلات والخدمات الزراعية الى مختلف فئات المزارعين. كما اوصت بالتنسيق فيما بين الهيئات الخدمية وضرورة تحسينها، مع الربط الفعال بينها وبين نظام تلقي هذه الخدمات. ولاحظت المشاورة في هذا الصدد ان النجاح النهائي لبرامج التنمية الريفية انما يرتبط بشكل حاسم بطبيعة ومتانة نظام الاستقبال الذى جرى تعريفه بوصفه مؤلفا من مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فضلا عن المشاركة من جانب قاعدة واسعة من الاسر الريفية.

١٤- لاحظت المشاورة ايضا ان الوصول الى عدالة التوزيع والنمو في هذا المجال انما يتوقف على الصلات الافقية والرأسية التي تربط بين نظام الاستقبال والتوصيل من جهة وبين نظم البحوث الاساسية المساندة والتدريب من جهة اخرى.

١٥- ولاحظت المشاورة كذلك ضرورة العمل، حيثما يكون ذلك ملائما، على تدريب موظفي المحليات الذين يستلزم الامر توعيتهم بمسؤولياتهم كما لا بد من توجيههم الى خدمة احتياجات صغار الفلاحين وفقراء الريف.

زاى - الرصد والتقييم

١٦- ثمنت المشاورة الاعمال التي يقوم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الاغذية والزراعة وغيرهما من وكالات الامم المتحدة في تعزيز انشاء نظم للرصد والتقييم بوصفها جزءا لا يتجزأ من جميع مشاريع التنمية الزراعية والريفية في بلدان منطقتي الشرق الادنى والاكوا. واتخذ الاجتماع التوصيات التالية:

(أ) ان بلدان منطقتي الشرق الادنى والاكوا بحاجة الى التركيز على عملية بناء قدرات وطنية فيما يتعلق بنشاطات الرصد والتقييم على مستوى المشاريع، وكذلك فيما يتعلق باستخدام المؤسسات والخبرات المحلية على صعيد الحكومات وخارجها بالنسبة لعمليات التصميم والتنفيذ.

(ب) في حالة برامج التنمية الريفية المتكاملة الكبيرة التي تتألف من عناصر تشارك فيها وكالات مختلفة، رأت المشاورة ان من الضروري انشاء آليات تنسيق ملائمة تعمل على تعيين وكالة مركزية او "طليعية" تعهد اليها مسؤولية الرصد والتقييم الشامل، فيما تواصل الوزارات او الهيئات والوكالات الاخرى استعراض التقدم الذي يجرى احرازه في اطار اهتماماتها ومسؤولياتها المباشرة.

(ج) العمل على تعزيز الاعمال والآليات المتعلقة بالرصد والتقييم والنظر اليها بوصفها جزءا من عملية انشاء او تدعيم قدرات وطنية دائمة على صعيد البلدان المعنية، وهو ما يمكن تحقيقه من استحداث وحدات خاصة عاملة في هذا المضمار.

(د) سلمت المشاورة بالصعوبات التي تواجهها بلدان معينة في تحديد نقاط اساسية لفترة تدور حول عام ١٩٨٠، وفي اقامة نظم لجمع البيانات اللازمة للرصد والتقييم في الدورة الثانية من التبليغ الدورى المقدم الى مؤتمر الفاو المقرر عقده عام ١٩٨٧. واتفق الاجتماع على ان من الضروري ان تبدأ البلدان في اعداد برامج طويلة الاجل للتعدادات والمسوح المتكاملة بما يتيح توفير المؤشرات اللازمة على اوسع نطاق ممكن من التواتر والفعالية، مع السعي للحصول على مساعدات فنية لهذا الغرض.

١٧ - تضع الامانة التنفيذية توصية هذه المشاورة الحكومية الاقليمية المشتركة بنظر الاعتبار لدى تنفيذ برنامج عملها للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ الا ان نطاق نشاطات الامانة التنفيذية في ميدان التنمية الريفية انما يعوقه محدودية الموارد المتاحة لها في موازنتها العادية. ومن هنا فان التنفيذ الكامل لتوصيات المشاورة السالفة الذكر سيتوقف الى حد كبير على قدرة الامانة التنفيذية على تعبئة موارد من خارج ميزانيتها العادية (انظر وثيقة الاكوا E/ECWA/AGR/IG.1/10).

المرفق الثاني

الاجتماع الاقليمي لغربي آسيا تحضيرا للمؤتمر الدولي للسكان
مدينة مكسيكو، آب/أغسطس ١٩٨٤

١- تعقد الامم المتحدة مؤتمرا دوليا للسكان في مدينة مكسيكو خلال شهر آب/اغسطس من عام ١٩٨٤ يتم خلاله، في جملة امور أخرى، استعراض تنفيذ احكام خطة العمل العالمية للسكان التي اعتمدت في المؤتمر العالمي للسكان الذى عقد في بوخارست عام ١٩٧٤. ولتقديم مساهمة اقليمية الى مؤتمر المكسيك، قررت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الاصل تنظيم اجتماع اقليمي لهذا الغرض. ولكن بما ان جامعة الدول العربية تعتزم أيضا عقد حلقة دراسية حول نفس الموضوع، فقد اتفقت اللجنة مع الجامعة العربية على عقد هذا الاجتماع بصورة مشتركة بينهما. واعتبر ذلك خطوة عملية تتماشى مع قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٨/٦ حول "التعاون بين منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية" وكذلك مع تقرير الامين العام للامم المتحدة المقدم الى الجمعية العامة حول نفس الموضوع (A/38/299 and corr.1).

٢- وأطلق على الاجتماع الاقليمي اسم "مؤتمر السكان في العالم العربي". وسوف يعقد في عمان في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤، وتستضيفه الحكومة الاردنية (الجمعية العلمية الملكية الاردنية) ويموله صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية. وقد وجهت الدعوات لحضور هذا الاجتماع الى الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والى البلدان العربية الاخرى والمنظمات الدولية والاقليمية العربية المعنية وخبراء الامم المتحدة الاستشاريين الفنيين في علم الديموغرافيا في المنطقة، والى المعاهد والمراكز المهتمة بالامر.

٣- ويجرى اعداد دراسات فنية ذات صلة بالمواضيع المدرجة على جدول اعمال المؤتمر من قبل الجانبين بغية تسهيل اعتماد موقف/اعلان مشترك اثناء المؤتمر يكون بمثابة مساهمة في المؤتمر الدولي للسكان في مدينة مكسيكو. والموضوعات الرئيسية المدرجة على جدول اعمال الاجتماع هي التالية:

١- الاوضاع الد يموغرافية في المنطقة ؛

٢- السكان والروابط الاقتصاد يـــة ؛

٣- السكان والخد مات الا جتماعيـــة ؛

٤- السيـــاسات السكانيـــة ؛

٤- وبعد انتهاء أعمال مؤ تمر السكان في العالم العربي سيقوم الا مين التنفيذ ى للجنـة الا قتصاد ية لغربي آسيا بتقد يم تقرير عن نتائجه وتوصياته الى الد ورة الحاد ية عشرة للجنـة الا قتصاد ية لغربي آسيا للنظر فيها .

المرفق الثالث

الاجتماع الاقليمي التحضيري المخصص للسنة الدولية للشباب في منطقة غربي آسيا

١ـ اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة في قراريها ٣٤/١٥١ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ و٣٥/١٢٦ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ تسمية عام ١٩٨٥ بالسنة الدولية للشباب تحت شعار المشاركة والتنمية والسلم. كما اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٣٦/٣٨ المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ في جملة أمور أخرى، البرنامج المحدد للتدابير والانشطة المتعلقة بالتحضير للسنة الدولية للشباب كما وضعته اللجنة الاستشارية للسنة الدولية للشباب وكما هو وارد في تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة (الوثيقتان A/36/215 و A/37/237/Add.1). وقد أكد البرنامج على تدابير وأنشطة محددة ينبغي الاضطلاع بها قبل وفي أثناء السنة الدولية للشباب، وعلى أهمية عقد اجتماعات اقليمية لتحقيق الاهداف المرسومة لهذه السنة.

٢ـ وفي اطار ذلك كله، وبناء على قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٨ المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١١٢ (د-٩) المؤرخ في ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢ قامت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتنظيم اجتماع اقليمي لاعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا للسنة الدولية للشباب. وبالتعاون مع مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية وجهت الدعوة الى الدول الاعضاء والى المنظمات الاقليمية العربية والمنظمات شبه الاقليمية والمنظمات الدولية والمنظمات والاتحادات غير الحكومية المعنية بالشباب، لحضور الاجتماع التحضيري الاقليمي المخصص للسنة الدولية للشباب.

٣ـ وقد عقد هذا الاجتماع ما بين ٩ و١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ في المقر الدائم للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في بغداد في اطار اهداف السنة الدولية للشباب: المشاركة والتنمية والسلم، ومن أجل ان يتحقق وعي أوسع وأعمق لوضع الشباب ومشكلاتهم وتطلعاتهم عملا على ادماجهم في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا. كما استهدف الاجتماع ايضا دراسة أوضاع الشباب وحاجاتهم في المنطقة من أجل تبادل الخبرات فيما بينهم واعداد خطة عمل اقليمية للسنة الدولية للشباب وما بعدها.

٤ـ وفي ضوء هذه الاهداف أعدت الأمانة التنفيذية للجنة وثيقتي عمل أساسيتين هما:

(أ) أوضاع الشباب وحاجاتهم في منطقة غربي آسيا؛

(ب) خطة العمل الاقليمية للشباب في منطقة غربي آسيا في اطار السنة الدولية للشباب ١٩٨٥.

٥ــ وقدمت وثائق أخرى أعدتها الأمانة العامة للسنة الدولية للشباب بالاشتراك مع اليونسكو الى المشتركين في الاجتماع كوثائق أساسية.

٦ــ وشارك في هذا الاجتماع ممثلون عن البلدان التالية الاعضاء في اللجنة: المملكة الاردنية الهاشمية، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العراقية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٧ــ كذلك شاركت جمهورية رومانيا الاشتراكية بصفة مراقب.

٨ــ وحضر الاجتماع ايضا ممثلون عن المنظمات الاقليمية العربية التالية: جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، ومجلس التعاون لدول الخليج، ومكتب التربية لدول الخليج العربي.

٩ــ وشاركت في الاجتماع ايضا المنظمات الدولية التالية: برنامج الامم المتحدة الانمائي، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الاغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة الاستشارية للسنة الدولية للشباب، وبرنامج الامم المتحدة للمتطوعين.

١٠ــ وشاركت الاتحادات والمنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد العالمي للشبيبة الديمقراطية، الاتحاد العالمي للطلاب، والاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية.

١١ــ وتضمن جدول أعمال الاجتماع المواضيع الاساسية التالية:

(أ) وضع الشباب في منطقة غربي آسيا؛

ــ القضايا والمشاكل؛

ــ السياسات العامة والبرامج المعنية بتطوير الشباب؛

(ب) مناهج تتعلق بتطوير الشباب واشراكهم في عملية التنمية؛

(ج) هياكل ادارية لتنفيذ السياسات العامة والبرامج المعنية بالشباب؛

(د) الشباب والسلم في منطقة غربي آسيا؛

(هـ) خطة عمل اقليمية للسنة الدولية للشباب وما بعدها.

١٢ــ والى جانب اعتماد هذا الاجتماع لخطة العمل الاقليمية للسنة الدولية للشباب فقد خرج بالتوصيات التالية:

(أ) يطلب الى الأمين العام للامم المتحدة عقد مؤتمر عالمي في عام ١٩٨٥ حول السنة الدولية للشباب: المشاركة والتنمية والسلم، تحت اشراف الامم المتحدة، وذلك لاعتماد خطة العمل العالمية المعنية بالشباب؛

المرفق الرابع

الاجتماع التحضيري الاقليمي لغربي آسيا لمؤتمر الامم المتحدة السابع حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين

١- كان الاجتماع التحضيري الاقليمي لغربي آسيا حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين هو الاجتماع الخامس في سلسلة الاجتماعات التحضيرية الاقليمية المعقودة لمناقشة جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر الامم المتحدة السابع المزمع عقده في عام ١٩٨٥ بموجب قرارى الجمعية العامة ٤١٥ (د-٥) و ٣٦/٢١ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٢/٢٩ ولاتخاذ التوصيات الملائمة فيما يتعلق باجراءات التحضير واعداد الوثائق للمؤتمر. وقد ساهمت الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تنظيم هذا الاجتماع بتأمين الترتيبات اللازمة لانعقاده ومن خلال المشاركة الفنية في أعماله.

٢- وقد عقد الاجتماع في المقر الرئيسي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا)، في بغداد في الفترة من ١٢ الى ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣. وحضره ما يزيد على خمسين مشاركا بمن فيهم ممثلون وخبراء من تسع دول أعضاء في الاكوا ومن المنظمات الحكومية وغير الحكومية والامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا وأمانتها التنفيذية والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي والأمانة التنفيذية للمؤتمر السابع، وممثل عن لجنة منع الجريمة ومكافحتها، وذلك بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٢/٣٠.

٣- وقد اعتمد الاجتماع كجدول أعمال له قائمة الموضوعات الفنية الخمسة المدرجة على جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الموصى بها من قبل لجنة منع الجريمة ومكافحتها في دورتها السابعة، والتي أقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعي. وهذه الموضوعات هي التالية:

١- ابعاد جديدة لمنع الاجرام والجريمة في سياق التنمية: تحديات المستقبل؛

٢- عمليات العدالة الجنائية ومنظوراتها في عالم متغير؛

٣- ضحايا الجريمة؛

٤- الشباب والجريمة والعدالة؛

٥- صياغة وتطبيق معايير وقواعد الامم المتحدة في العدالة الجنائية.

٤- وتجدر الاشارة الى ان الوثيقة التي تحمل عنوان "دليل لمناقشات الاجتماعات التحضيرية الاقليمية والأقاليمية لمؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين" التي أعدها فرع منع الجريمة والقضاء الجنائي التابع لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية، بالاضافة الى الوثائق الاخرى التي قدمت الى الاجتماع، قد ساهمت في تسهيل مناقشة الموضوعات الفنية الآنفة الذكر.

٥- وكما هو مقرر، فقد ناقش الاجتماع الأوضاع السائدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فيما يتعلق بمكافحة الجريمة والعدالة الجنائية، وتطرق الى مختلف البنود المدرجة على جدول الأعمال، وركز بشكل خاص على السمات والخصائص التي تتميز بها المنطقة. وبالاضافة الى ذلك فقد اعتمد الاجتماع قرارا بعنوان "انشاء معهد عربي اقليمي للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين، تابع للامم المتحدة". وجاء في منطوق هذا القرار ما يلي :

يطلب الى الأمين العام للامم المتحدة اتخاذ التدابير الملائمة، بالتعاون مع المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي التابعة لجامعة الدول العربية، لانشاء معهد عربي اقليمي للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين التابع للامم المتحدة، تناط به المهام التالية :

١- تدريب العاملين في مجال القضاء الجنائي بمن فيهم راسمو السياسات، والقضاء ورجال النيابة، والمحامون ورجال الشرطة، وموظفو الاصلاحيات، والعاملون الاجتماعيون بغية رفع مستوى كفاءة وفعالية أدائهم، مع ايلاء اهتمام خاص لاتباع نهج شامل ومتكامل في هذا الشأن ؛

٢- مساعدة الدول الأعضاء في المنطقة على تطوير وتعزيز قدراتها الوطنية فيما يتعلق بقواعد البيانات المتصلة بمجال الجريمة والعدالة الجنائية ؛

٣- تقديم المساعدات والخدمات الاستشارية الفنية الى الدول الأعضاء بالمنطقة في ميدان الوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية ؛

٤- اجراء البحوث وتنظيم الحلقات الدراسية والندوات والدورات التدريبية حول القضايا ذات الأولوية في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالجريمة في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ؛

٥- القيام بمهمة " دار المقاصة" بالنسبة لعمليات جمع البيانات وتحليلها ونشرها، وتسهيل تبادل المعلومات في هذا الميدان على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والدولية .

(ب) ويطلب الى الجمعية العامة ان تنظر في اعتبار الفترة ١٩٨٦-١٩٩٥ عقد الامم المتحدة للشباب بغية تكثيف الجهود التي من شأنها صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج والنشاطات التي ينبغي الاضطلاع بها في مجال الشباب على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية؛

(ج) يطلب الى الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان يتخذ جميع الخطوات اللازمة لعقد اجتماع اقليمي لممثلي لجان التنسيق الوطنية في منطقة غربي آسيا في موعد مبكر من عام ١٩٨٥ بحيث تتولى الاكوا تنظيمه بالتعاون مع أمانة السنة الدولية للشباب وكذلك مع المنظمات الدولية والاقليمية المعنية، بغية تقييم المنجزات التي حققتها السنة الدولية للشباب؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي لم تنشئ بعد لجانا وطنية أو أية أجهزة تنسيق أخرى خاصة بالسنة الدولية للشباب ان تعمد الى ذلك باشتراك واسع من جانب الشباب وممثلين عن منظماتهم، وان توفر لهذه اللجان أو الاجهزة ما تحتاجه من موارد فنية ومالية؛

(هـ) ينبغي تعزيز التشاور والتنسيق على صعيد اقليمي مشترك بين الوكالات باعتبار ذلك أداة مفيدة في تخطيط وتطوير وتنفيذ النشاطات الخاصة بالشباب، وذلك في اطار تنفيذ التوصيات العائدة للسنة الدولية للشباب؛

(و) يتخذ الأمين العام للامم المتحدة جميع التدابير اللازمة لدعم جهود الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا حتى تتمكن من الاضطلاع بالمهمة الحافلة الموكلة اليها في مجال الشباب، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل الاقليمية في منطقة غربي آسيا من أجل السنة الدولية للشباب؛

(ز) ينبغي لجميع الدول الاعضاء في الاكوا احاطة الامانة التنفيذية للاكوا، وكذلك الامانة التنفيذية للسنة الدولية للشباب علما بأنشطتها الوطنية المتعلقة باعداد وتنظيم السنة الدولية للشباب؛

(ح) تقوم الامانة التنفيذية للاكوا باتخاذ التدابير الملائمة لنشر المعلومات التي تتعلق بالتدابير والنشاطات الوطنية التي اضطلعت بها الدول الاعضاء بشأن السنة الدولية للشباب، وذلك بالتعاون الوثيق مع أمانة السنة الدولية للشباب؛

(ط) يطلب الى الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تقديم مساهمات طوعية الى صندوق الامم المتحدة الائتماني للسنة الدولية للشباب؛

(ى) يطلب الى الأمين العام للامم المتحدة ان يعرض خطة العمل الاقليمية الحالية والتوصيات الواردة فيها على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين وعلى الدورة الثالثة للجنة الاستشارية بوصفها اسهاما ضمن خطة العمل العالمية للشباب.

١٣ـ وبالاضافة الى ما سبق وافق الاجتماع على القرار التالي :

يناشد الاجتماع شباب العالم مساندة الشباب العربي في كفاحه من أجل قضاياه العادلة في الحياة والحرية والسلم وذلك نتيجة لما يعانيه من ويلات الحروب والاحتلال والعدوان وعلى وجه الخصوص :

(أ) تقديم كافة انواع العون والمساندة للشباب العربي الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه المشروعة وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ؛

(ب) تقديم كافة أنواع الدعم والعون للشعب العربي في لبنان ومساعدته للخروج من محنته للمحافظة على استقلاله ووحدة اراضيه ؛

(ج) مناشدة شباب العالم لايران بالاستجابة الى مبادرات السلام العراقية وجهود السلام الدولية الرامية الى ايقاف نزيف الحرب العراقية ـ الايرانية التي دخلت عامها الرابع*.

---

* أبدى ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الاجتماع تحفظه حول الفقرة (ج) من هذا القرار.